حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 165 الأربعاء 28 أبريل 2021

الحكومة تعلن تفاصيل برنامج الإصلاح الهيكلي

فاروق يوسف

أعلنت الحكومة عن إطلاق الحكومة المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والذي يستمر لمدة 3 سنوات قادمة، ويتضمن إصلاحات هيكلية لبعض القطاعات التنموية منها الصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

جاء ذلك خلال مؤتمر موسع، عقد أمس، برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وبحضور عدد كبير من الوزراء، ونواب البرلمان، ومسؤولي الاتحادات الصناعية والتجارية، وممثلي مؤسسات المجتمع المدني.

وأوضح، أن برنامج الإصلاح الهيكلي يتضمن حزمة من السياسات تؤثر بشكل رئيس على مستويات الإنتاجية، من خلال سبعة بنود رئيسية تضم إصلاح هيكل الاقتصاد، وتحرير التجارة، وإصلاح منظومة التدريب المهني، وتطوير أسواق المال.

وأشار إلى أن الحكومة لديها رؤية للتركيز على 3 قطاعات خلال السنوات الثلاث القادمة، وهي القطاعات الخاصة بـ: الصناعات التحويلية كثيفة التكنولوجيا، وقطاع الزراعة، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بدون تأثر مساهمة بقية القطاعات وعلى رأسها الطاقة، والتشييد والبناء.

وعرض رئيس الوزراء جانبًا من مستهدفات برنامج الإصلاح الهيكلي، حيث معدل نمو يتراوح ما بين 6 إلى 7 % خلال السنوات الثلاث القادمة، وتحقيق فائض ما بين 3 إلى 5 مليارات دولار.

وأكد، أن الحكومة مستمرة في دعم السلع التموينية، وكذا برامج تكافل وكرامة، والمساهمة بأرقام كبيرة في صناديق المعاشات.

وقال، إن 70% من القرى بدأت تنفيذ عمليات التطوير على الأرض، واعتبارًا من 1 يوليو القادم سنبدأ في تنفيذ هذا البرنامج بشكل أكبر خاصة أن الموازنة تستهدف 70% من القرى بتكلفة 200 مليار جنيه.

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء

الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية:

البرنامج يشمل 6 محاور إصلاح و32 سياسة وهدفًا و88 إصلاحًا هيكليًا إجرائيًا وتشريعيًا

الحكومة تستعد لطرح مجموعة من الشركات في البورصة قبل نهاية العام

حابي

كشفت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، عن أنه من المقرر طرح مجموعة متنوعة من الشركات الحكومية في البورصة قبل نهاية العام، وذلك بهدف تنويع الملكية ومشاركة القطاع الخاص.

وقالت خلال كلمتها أمس، في مؤتمر إعلان تفاصيل برنامج الإصلاح الهيكلي، إن الفترة القادمة ستهشد أيضًا تنشيط سوق المال من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي لدعم البورصة المصرية.

وقالت، إن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية يشمل إصلاحات تساهم في زيادة مرونة الاقتصاد المصري، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مساره إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية.

وأشارت السعيد إلى أن المحور الأساسي لبرنامج الإصلاح يرتكز على زيادة الوزن النسبي لقطاعات الصناعات التحويلية، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لافتة إلى أن نسب مساهمة القطاعات الثلاثة في الناتج المحلي الإجمالي عام 19/2020 بلغت 26%، ومن المستهدف أن تصل هذه النسبة إلى ما بين 35%-30 في 23/2024.

وأكدت أن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية يستهدف 6 محاور إصلاح، و32 سياسة وهدفًا، و88 إصلاحًا هيكليًا إجرائيًا وتشريعيًا ذا أولوية من إجمالي 310، مع توطين أهداف التنمية المستدامة.

الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

مضاعفة صادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى 8 مليارات دولار خلال 3 سنوات

زيادة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 12% في 2024

وحول قطاع الصناعة أشارت السعيد إلى أن أهداف وسياسات القطاع تتمثل في رفع معدلات الاستثمار بشكل مستدام، ونمو سلاسل التوريد المحلية، والنهوض بالصادرات الصناعية، بما يضمن زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي لتصل إلى 15% في 2024.

وقالت، إن الأهداف الاستراتيجية لقطاع الزراعة تتمثل في زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 12% في 2024 وزيادة الإنتاجية الزراعية بنحو 30%، بالإضافة إلى زيادة صادرات المحاصيل والصناعات الزراعية ومضاعفة حصة القطاع الزراعي في الصادرات لتصل إلى 25% في 2024.

واستعرضت السعيد أهداف قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مشيرة إلى أنها تتمثل في زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 5% في 2024، موضحة أن هذه الأهداف تشمل تطوير البنية التحتية للقطاع، ومضاعفة صادراته لتصل إلى 8 مليارات دولار عام 2024.

الدكتور محمد معيط وزير المالية:

المزيد من دعم بيئة عمل المستثمرين وزيادة تحصيل حق الدولة خلال المرحلة المقبلة

انتهينا من ميكنة وإعادة هيكلة المنظومة الضريبية واستصدرنا 6 ملايين فاتورة إلكترونية حتى الآن

حابي

أكد الدكتور محمد معيط، وزير المالية، اتخاذ العديد من الإجراءات خلال الفترة الماضية لدعم بيئة عمل المستثمرين، وزيادة تحصيل حقوق الدولة، وهو ما يتم العمل على تعزيزه واستمراريته أيضًا خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح معيط، خلال مؤتمر الإعلان عن تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي، أن الوزارة بدأت بميكنة وإعادة هيكلة المنظومة الضريبية، وتحديدًا فيما يخص منظومة ضريبة الدخل والقيمة المضافة، وإعادة هندسة الإجراءات الضريبية طبقًا للمعايير الدولية بالتعاون مع بيوت الخبرة العالمية المتخصصة.

وأضاف: كما جرى إطلاق المرحلة الأولى لمنظومة ميكنة الإجراءات الضريبية، في مركز كبار ومتوسطي الممولين، وكبار المهن، بحيث أصبح الممولون المكلفون يقدمون جميع نماذج الإقرارات الضريبية عبر البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب، برقم تسجيل ضريبي موحد، ويسددون القيمة المستحقة إلكترونيًا.

وأكد أن الإصلاحات الهيكلية للمنظومة الضريبية، وما تضمنتها من قانون الإجراءات الضريبية الموحد، استهدف تبسيط ودمج جميع الإجراءات الضريبية للممولين كافة، وهو ما يدعم ثقة الممول بالمصلحة، ويوفر آلية قانونية تساعد الممول على استيفاء الضريبة بيسر ودون أي تقديرات جزافية.

ولفت إلى أن مشروع التحصيل الإلكتروني للضرائب من أهم المشروعات التي جرى العمل على تطبيقها خلال الفترة الماضية، وأيضًا مشروع الفاتورة الإلكترونية والذي تم تطبيقه بشكل تدريجي وتجريبي على عدد من الشركات.

الدكتور محمد معيط وزير المالية

نعمل حاليًا على ميكنة الدورة المستندية للضريبة العقارية لتوفير البيئة اللازمة

آليات لزيادة ثقة الممول بالمصلحة واستيفاء الضرائب دون أي تقديرات جزافية

وقال إن مصر أصبحت من أوائل الدول في الشرق الأوسط وإفريقيا في تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية.

وأضاف وزير المالية: وقد انضم لهذه المنظومة 467 شركة في عدد الوثائق الإلكترونية بلغ 6 ملايين فاتورة منذ 15 مارس حتى الآن، ومن المتوقع بحلول 15 مايو ضم 2800 شركة إلى هذه المنظومة.

وأشار إلى أنه يجري العمل حاليًا على بعض المشروعات منها مراقبة تحصيل الضريبة الإلكترونية وكذلك الإيصالات الإلكترونية، والعمل على سرعة البت في الطعون الضريبية، بالإضافة إلى بعض المشروعات الخاصة بميكنة الدورة المستندية للضريبة العقارية لتوفير البيئة اللازمة.

وقال معيط، إن منظومة الجمارك تشهد تغييرًا جذريًا، وهي تتطلب جهدًا كبيرًا، ولأول مرة يتم إصدار قانون جمارك جديد منذ عام 1963، وهذا القانون الجديد يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار، وميكنة المنافذ الجمركية كافة، واختصار دورة العمل الجمركي، وزيادة القدرة التنافسية، ورفع ترتيب مصر بالمؤشرات الدولية.

في ضوء ضوابط الرقابة المالية

مجلس مصر للمقاصة يجتمع اليوم لاعتماد قرار تأجيل الانتخابات

تعديل النظام الأساسي سينص على توزيع المقاعد بالمجلس الجديد والذي ستتحدد على أساسه قوائم المرشحين

حابي

يجتمع مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي اليوم لاعتماد قرار تأجيل انتخابات رئاسة وعضوية مجلس الإدارة للدورة الجديدة الممتدة لثلاث سنوات، وذلك لحين انعقاد الجمعية العمومية يوم 17 مايو لاعتماد النظام الأساسي الجديد للشركة في ضوء الضوابط التي أصدرتها هيئة الرقابة المالية الشهر الماضي.

وقالت مصادر مطلعة لنشرة حابي إنه رغم إعلان تأجيل الانتخابات إلا أن قرار فتح باب الترشح الذي أعلنه مجلس الإدارة يستلزم قرارًا جديدًا من المجلس بالتأجيل، لافتًا إلى أن تعديل النظام الأساسي سينص على توزيع المقاعد بالمجلس الجديد والذي سيتحدد على أساسه قوائم المرشحين.

وأشار إلى أن شركة مصر للمقاصة تلقت بالفعل أوراق ترشح بعض المتنافسين على عضوية المجلس وكذلك مقاعد الرئيس والعضو المنتدب، وسيتم الإبقاء على هذه الملفات لحين فتح باب الترشح مرة أخرى عقب اعتماد النظام الأساسي الجديد من الجمعية العمومية للشركة الشهر المقبل، والتصديق عليه من هيئة الرقابة المالية، مع الاحتفاظ بحق المتقدم في تعديل ملفه أو المنافسة على مقعد مغاير .

وقالت المصادر إن تعديلات النظام الأساسي لشركة مصر للمقاصة التي ستعرض على الجمعية العمومية تنص على تخصيص ثلاث مقاعد فقط للمساهمين في مقابل 6 للأعضاء من ذوي الخبرة، بواقع مقعد للبورصة المصرية، وممثل عن كل من أمناء الحفظ وشركات السمسرة.

بينما تتوزع معاقد ذوي الخبرة بواقع مقعد لرئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي واثنين أعضاء منتدبين، مع إمكانية الاكتفاء بواحد فقط، على أن يخصص من بين المقاعد الثلاثة الباقية لذوي الخبرة مقعد للمرأة.

ويضم مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة حاليًا ثلاثة مقاعد لشركات السمسرة، ومثلهم لأمناء الحفظ وشركات السمسرة، وخمسة مقاعد لذوي الخبرة بينهم الرئيس والعضو المنتدب، ومقعد آخر للبورصة المصرية.

وتلقت شركة مصر للمقاصة يوم 25 أبريل خطابًا موقعًا من كبير مستشاري الهيئة القاضي خالد النشار، يفيد بتأكيد الهيئة على ضرورة إرجاء فتح باب الترشح للانتخابات والإجراءات كافة لحين إعمال الهيئة شؤونها حيال التصديق على تعديلات النظام الأساسي في ضوء إقراره من الجمعية العمومية للشركة، وذلك بعد الإشارة إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 38 لعام 2021 في 21 مارس الماضي، بشأن ضوابط تشكيل مجلس إدارة شركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية وشروط وإجراءات الترشح لرئاستها وعضوية مجلس إدارته.

ونص القرار الذي نشر في الجريدة الرسمية في ملحقها الصادر يوم 14 أبريل الجاري على ألا يقل عدد أعضاء مجلس إدارة شركة الإيداع والقيد المركزي عن 5 أعضاء ولا يزيد على 9، يكون غالبيتهم من ذوي الخبرة وغير التنفيذيين، على أن يتضمن عضوين على الأقل من المستقلين.

كما حظرت الضوابط الجمع بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى تباشر نشاط الإيداع والقيد المركزي، ونصت على استخدام أسلوب التصويت التراكمي، وأن يتضمن المجلس عنصرًا نسائيًا على الأقل.

ووضعت الضوابط الشروط الواجب توافرها في شاغلي كل مقعد، وصولًا إلى إعداد أربعة قوائم للمرشحين الأولى خاصة برئاسة المجلس والثانية لممثلي مجموعات الأعضاء المساهمين بالشركة، وثالثة لذوي الخبرة ممن يحق لهم تولي منصب العضو المنتدب، وقائمة رابعة تضم ذوي الخبرة ممن لا يحق لهم تولي منصب العضو المنتدب.

ونص القرار على أن تقوم الانتخابات على اختيار مرشح للرئاسة من القائمة أ، واختيار العدد المطلوب من القائمة الثانية طبقًا لما يحدده النظام الأساسي للشركة، على أن يكون من بينهم عضو على الأقل ممثلًا عن شركات السمسرة وآخر لأمناء الحفظ.

وأجازت اختيار مرشح واحد إلى الأقل لمنصب العضو المنتدب، على أن يتم اختيار باقي الأعضاء من ذوي الخبرة وفقًا لأعلى الأصوات للمرشحين من أي من القائمتين الثالثة والرابعة ج-د.

التعديلات تشمل تخصيص 3 مقاعد فقط للمساهمين في مقابل 6 للأعضاء من ذوي الخبرة

الحفاظ على حق المتقدمين في تعديل ملفاتهم أو المنافسة على مقاعد مغايرة

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة البريد للاستثمار برئاسة عصام الدين الوكيل
- البنك الأهلي يمنح مكسيم دفعة جديدة من القرض بقيمة 450 مليون جنيه
- البورصة تصعد 0.62% وأحجام التداولات تسجل 980.6 مليون جنيه
- جولدمان ساكس: عودة السياحة الروسية تعزز الحساب الجاري لمصر بنحو 3 مليارات دولار

نشرة حابي تحتجب غدًا بمناسبة إجازة عيد تحرير سيناء.. وكل عام وأنتم بخير